E- ISSN : 2571-9742

المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية

د. محمد بليل

جامعة تيارت

belilmed2@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2017/01/15** تاريخ القبول: **2018/03/01** تاريخ النشر: **2018/03/31**

الملخص:

تعتبر مرحلة المفاوضات السرية والعلنية بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية ما بين سنتي 1960–1962، مرحلة هامة في كفاح الشعب الجزائري ،ممثلا في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، حيث مرت هذه المفاوضات بأيام صعبة بسبب مشاكل داخلية وخارجية .

وسنتناول في هذه الدراسة ملف المفاوضات من خلال تتبع جهاز الاستعلامات الفرنسي لها ، إضافة لتصريحات أبرز الفاعلين فيها ، أمثال الجنرال ديغول وفرحات عباس ومواقف أخرى ، وذلك من خلال معالجة الاشكالية الآتية : ما مدى متابعة جهاز الاستعلامات الفرنسي لمراحل هذه المفاوضات ؟ وما هي أبرز المواقف المختلفة منها ؟و في ماذا تمثلت أبرز نتائجها ؟

الكلمات الدالة:

الثورة ؛ الحكومة المؤقتة ؛ الحكومة الفرنسية ؛ المفاوضات ؛ الاستقلال

Abstract:

The stage of secret and open negotiations between the delegations of the permanent Government of the Algerian Republic and the French government between 1960-1962 is considered as an important stage in the struggle of the Algerian people, represented by the National Liberation Front and the National Liberation Army, where these negotiations went through difficult few days due to internal and external problems .

In this study we attempt to deal with the negotiations file by tracking the French inquiries device of it, in addition to the statements of its most active components such as General De gaul and Farhat Abbas and other positions, by addressing the following the problem: how far is the follow-up of the French inquiries device for the stages of these negotiations? What are the most prominent positions of each different one of it? And in what are the Most prominent results?

Key Words :

Révolution ,Tomporary Governement ; the Frensh Governement ; Negotiations ; Independence

E- ISSN : 2571-9742

دخلت الثورة الجزائرية مرحلة حاسمة في صراعها مع فرنسا الاستعمارية في الجزائر سنة 1958 ،تاريخ نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حيث فشلت فرنسا في القضاء على الثورة الجزائرية، غداة استدعاء الجنرال ديغول لسدة الحكم للجمهورية الفرنسية الخامسة . قام ديغول بتطبيق سياسة العصا والجزرة بهدف القضاء على الثورة الجزائرية، مطبقا أساليب متعددة لتحقيق مشروعه الخاص بالجزائر الفرنسية ،وعند فشله في تحقيق هذه الغاية،أعلن في تصريح له بتاريخ 16 سبتمبر 1959 أنه مستعد للقاء المتمردين والوصول إلى صيغ مقبولة للتفاوض حول مطالب جبهة التحرير الوطني ، عندئذ دخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة فرحات عباس وفيما بعد يوسف بن خدة في مفاوضات مباشرة بمختلف صيغها من السرية في مولان سنة 1960 إلى العلنية خلال التوقيع على محتوى اتفاقية إيفيان الثانية بتاريخ 18 مارس 1962 بهدف تحقيق الحرية والاستقلال للجزائر .

لذلك سوف نعالج في هذا الموضوع، إشكالية ملف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وممثلي الحكومة الفرنسية من خلال تتبع جهاز الاستعلامات الفرنسي لهذا الملف ونشاط الوفد الجزائري المفاوض وتحركات قادة الحكومة المؤقتة ،والمواقف المختلفة الفرنسية من سير عملية التفاوض،بالاعتماد على وثائق أرشيفية متواجدة بدور الأرشيف الفرنسية ، إضافة لمصادر أخرى ،تتمثل في مذكرات الفاعلين ، خلال هذه المفاوضات .

1 – واقع الثورة الجزائرية في سنة1958

عرفت الجزائر منذ مطلع سنة 1958 أحداثا عديدة ، ميزت الساحتين العسكرية والسياسية،وذلك بفشل حكومة الجمهورية الرابعة بالقضاء على حركة التمرد في الجزائر،حسب وجهة نظر جهاز الاستعلامات الفرنسي،الذي كان يشير في تقاريره ،بتزايد أعمال العنف وتهديد الأشخاص من خلال العماليات الإرهابية التي تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني ، وكانت المصالح الأمن الفرنسية ، بمختلف العمالات والدوائر تعلن عنها من خلال تقارير يومية وأسبوعية وشهرية أو بشكل دوري ، كانت تبين فيها مختلف العمليات العسكرية للجيش الفرنسي وحرب الكمائن لجيش التحرير ، إضافة للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني من خلال منبرها الاعلامي المتمثل في جريدة المجاهد

و الإذاعة السرية على الحدود الجزائرية المغربية وصوت الجزائر بالبلدان العربية وكذلك صوت العرب من القاهرة(1).

هذه التحديات التي واجهت فرنسا الاستعمارية وقيادة أركان جيشها في الجزائر، دفعت بأبرز قادتها العسكريين أمثال سالان Salan وشال Challe وغيرهم بالتحالف مع بعض السياسيين ونواب البرلمان الفرنسي من التشكيك في قدرة حكومتهم في القضاء على نشاط الثورة الجزائرية ،فقادوا حملة إعلامية قوية ضدها، تكللت بإسقاط الحكومة في إطار حركة 13 مايو 1958 والاستنجاد بالجنرال ديغول كشخصية تاريخية ؛باعتباره رئيسا سابقا لحكومة الإنقاذ الوطني ،قاد المقاومة ضد الاحتلال الألماني لفرنسا وذلك بمباركة البرلمان الفرنسي نفسه لهذه الحركة الانقلابية من أجل إنقاذ فرنسا من الهزيمة في الجزائر وكان الهدف الرئيسي لهذه الحركة ،تمثل في الحفاظ على الجزائر الفرنسية وإدماج الجزائر بالمتربول(2) .وقد عرفت هذه المرحلة سقوط الجمهورية الرابعة وميلاد الجمهورية الخامسة برئاسة حكومة ديغول في أوائل جوان 1958 ثم انتخابه رئيسا لها ومنحه سلطات مطلقة للقضاء على الثورة الجزائرية في بداية سنة1959(3).

ومن جانب أخر تعرضت الثورة الجزائرية لأزمات عديدة ،جراء خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني نحو القاهرة وتونس وازدياد الخلافات داخل صفوفها(4) ،خلال انعقاد المجلس الوطني في دورته الثانية في أوت 1957، وكان عبارة عن اجتماع كواليس لسيطرة العسكريين والتخلص من السياسيين المشاغبين، أمثال عبان رمضان(5) الذي يعتبر في أدبيات الثورة الجزائرية مهندس مؤتمر الصومام . وفي مداولات المجلس الوطني تمّ توسيع أعضائه، من 34 عضو إلى 54 عضو والتخلي عن بعض قرارات مؤتمر الصومام وانتخاب لجنة التنفيذ والتنسيق من العسكريين والسياسيين وبذلك ازداد نفوذ العسكريين داخل الهيئة التنفيذية للثورة (6).

هذه الظروف دفعت ببعض مناضل الثورة من المركزيين العلماء وأحباب البيان إلى محاولة تسوية الأوضاع وإيجاد مؤسسة قوية تقود الثورة إلى برّ الأمان ، حيث استغلت الثورة الظروف الداخلية والخارجية من الانقسامات الداخلية والتحولات الدولية بتأييد العديد من القوى الدولية والمنتظمات الحقوقية المؤيدة لكفاح الشعوب والعمل في سرية لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .و خلال اجتماعات مراطونية في 7 و 9 و 17 سبتمبر من سنة 1958،لأعضاء الحكومة المصغرة بالقاهرة أُعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (7)،كرد فعل على استراتيجية ديغول القاضية

بفرض السلام بالقوة العسكرية والمناورات الدبلوماسية وطرح بديل أمام فرنسا لكي تستجيب لشروط جبهة التحرير والدخول في مفوضات مباشرة مع حكومة معترف بها دوليا .

باشرت الحكومة المؤقتة إيصال رسائلها للداخل والخارج بالاعتراف بها منذ الوهلة الأولى ، من قبل الدول العربية ثمّ دول أخرى من أسيا وأمريكا اللاتينية واستطاعت اختراق أروقة الأمم المتحدة منذ أكتوبر 1958 كقضية استعمار وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ،بعد ما أضحت تتشكل من جميع أطياف الحركة الوطنية سابقا باستثناء الحركة المصالية(8).

وفي هذه الأثناء ، سعت حكومة الجنرال ديغول للضغط على الثورة الجزائرية من خلال مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية كمشروع قسنطينة والسماح للمسلمين في الانتخاب مع الفرنسيين في هيئة واحدة طرح قضية السلام في الجزائر من خلال توفير الشغل والسكن الحصول على الانخراط في الجيش الفرنسي،ومن جانب أخر واصل تدعيم قواته العسكرية بالمعدات والطائرات وأجهزة أمنية متخصصة في الحرب النفسية بتدعيمه للفرق الإدارية المتخصصة،وقام ديغول في الجزائر باتصالات مع الزعماء الجزائريين والسهر بنفسه على مراقبة خريطة العماليات العسكرية ، ألقى خطابا في قسنطينة يوم الثالث أكتوبر أعلن فيه للجزائريين عن مشروعه وذكر لهم بأنه فهم الذين يبحثون عن وطن لهم داخل فرنسا بالسماح لعشرة ملايين مسلم بالانتخاب والحصول على حقوق المواطنة بالاندماج في فرنسا (9).و هو ما يفسر في نظرنا أهداف ديغول الأولية بتطبيق أحلام المعمرين في الجزائر قبل أن يتراجع أمام ضغط الميدان في الجزائر . وأشارت تقارير أخرى،عن تحركات القوات الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية للضغط على الثوار إجبارهم على قبول مخططاته القاضية باستسلام الثوار ربح معركته السياسية في إبقاء الجزائر فرنسية(10).

بعد هذه المحاولات المتكررة التي قام بها ديغول بهدف القضاء على الثورة الجزائرية ، اكتسب جيش التحرير الوطني خبرة في التعامل مع الميدان، بتصغير الوحدات العسكرية وتجنب الضربات القاتلة للجيش الفرنسي في الأرياف والمدن وتشكيل خلايا شعبية مدنية شبه مسلحة، عبارة عن تنظيم سياسي إداري لجبهة التحرير الوطني (OPA) تهتم بجمع المعلومات والاستخبار عن أماكن تجمع القوات الفرنسية وتهيئه المواطنين لحرب استنزاف طويلة عن طريق حرب العصابات وتوسيع العماليات الثورية عبر الوطن ، حيث اجبرت هذه الخطط القوات الفرنسية إلى الاكتفاء بالمناطق

التي تحاصرها وعدم المغامرة بجنودها في المناطق الجبلية الوعرة إلاّ من خلال امدادات عسكرية ضخمة في إطار خطة شال القضية بتصفية مناطق الثورة الواحدة تلوى الأخرى (11) .

إن هذه الظروف والمعاينات التي سبق لنا ذكرها ، إنما تمثل حقيقة استمرار الصراع الثوري بالنسبة للحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني وعمليات إعادة الأمن بالنسبة لأجهزة الأمن الفرنسية ،مما أدى بديغول في نهاية المطاف ؛التأكد من شعبية الثورة وشموليتها للقطر الجزائري بعد ما تأكد بنفسه في الميدان من خلال زياراته المتكررة للجزائر واتصالاته بالمواطنين والمنتخبين المسلمين،إضافة لترصد الأجهزة الاستعلاماتية لخطب قادة الثورة وممثليها في القاهرة وتونس وبمختلف الجرائد وعن طريق الإذاعات الموالية للثورة المعارضة لها (12)،وهو ما سيؤدي إلى فتح قنوات الاتصال ثم المحادثات المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية بأشكال مختلفة سرية وعلنية .

2- متابعة جهاز الاستعلامات الفرنسي للمفاوضات السرية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية بمولان Mullin 25-29 مايو 1960

استطاعت الثورة الجزائرية الصمود في وجه المخططات الاستعمارية الفرنسية في مختلف المجالات من خلال استراتيجية واضحة ، تمثلت في تنشيط العمل الدبلوماسي الخارجي بجلب العديد من المؤيدين الفرنسيين والأوربيين وربح معركة التمثيل للشعب الجزائري، حيث برزت عدة أصوات تنادي بالسلام في فرنسا من أحزاب اشتراكية ويسارية ونقابات عمالية ومنظمات حقوق الإنسان(13) ،إضافة إلى محاولات جبهة التحرير،تسجيل القضية الجزائرية في المحافل الدولية بمنظمة حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ، حيث وجدت فرنسا نفسها أمام مشاكل سياسية قائمة ، فرضخت في الأخير إلى فتح قنوات الحوار مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفق شروط معينة .

أ – تصريح ديغول بقبول التفاوض مع الحكومة المؤقتة

أشارت جل الوثائق المستنطقة التي عثرنا عليها بمركز الأرشيف فيما وراء البحر وكذا بالأرشيف الوطني الفرنسي،والمصلحة التاريخية للجيش البري بفنسان ،المتعلقة بملف المفاوضات ، إضافة للجرائد الصادرة آنذاك يسارية ويمينية وتدخلات النواب الفرنسيين في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي(14)، أن رئيس الجمهورية الفرنسية "ديغول " غير من خطته السابقة القاضية إلى الابقاء على الجزائر الفرنسية إلى خطة أخرى تمثلت في حق الجزائريين بمختلف تياراتهم في تقرير

المصير وفق منظور الجزائر الجزائرية ،بهدف التخلص من مشكل استنزف القدرات العسكرية والاقتصادية الفرنسية والحفاظ على مصالح فرنسا والمعمرين في حالة قيام دولة جزائرية مستقلة تعمل بالتوافق والتعاون مع فرنسا .

وفق هذه المعطيات جاء تصريح ديغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959 بعد أكثر من سنة لوصوله إلى رئاسة الجمهورية الخامسة ،حيث تناولت أسبوعية "لاسمان ألجيري" la semaine en Algérie في عددها الواحد والخمسين ،الصادر في أكتوبر 1959 موضوع المفاوضات وتصريحات ديغول المختلفة من المسألة الجزائرية ، مركزة على تصريح 16 سبتمبر الذي دعى فيه الثوار إلى قبول الحوار قدم تنازلات من الحكومة الفرنسية بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم(15).

وفي قراءتنا لما ورد في الصحافة الفرنسية بمختلف اتجاهاتها ، لاحظنا تباينا بين الجرائد اليمينية أمثال إيكو دورو Echo d'Oran واليسارية كألجيري روبوبليكان Algérie Républicaine حول محتوى هذا التصريح ،الذي جاء في نظر المشككين في مدى قدرة هذا التصريح في إخضاع الحكومة المؤقتة إلى قبول شروط التفاوض وفق النظرة الفرنسية التي أعلن عنها ديغول في خطابه حول الأوضاع العامة في الجزائر وحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وطرح المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة ، بأن الحكومة المؤقتة لا زالت متمسكة بمبادئها في التفاوض من خلال شروطها التي أعلنت عنها في العديد من الندوات الصحفية المتمثلة في شرعية التمثيل الوحيد لجبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني والشعب الجزائري وبداية المفاوضات قبل وقف إطلاق النار(16).

اعتبرت الأطراف المؤيدة لهذا التصريح ،أنه مدخل للمفاوضات بين الطرفين ،وأن الرئيس ديغول تمكن من اختراق صفوف الثوار في نجاحاته بالأمم المتحدة ؛عندما طرح مبدأ التفاوض بعد أن فشل سابقا في فكرته الخاصة بسلم الشجعان التي باءت بالفشل ،و لكنه قدّم تنازلات لصالح السلم ، حيث رحبت الدول والهيئات الدولية بهذا المنعطف الجديد سحب بساط السلم من وفد جبهة التحرير بالأمم المتحدة ، حيث نقلت لنا جريدة أورون روبوبليكان Oran Républicain عن مجلة الحياة "لايف Life" الأمريكية ، المخطط الجريء لديغول من خلال مشاريعه المختلفة في الجزائر الداعمة للأمن والسلام(17).

يتبين لنا من هذه التعاليق الصحفية والرسمية الفرنسية حول أهمية هذا التصريح وأهدافه المختلفة للمسألة الجزائرية من مختلف الزوايا ، أن الحكومة الفرنسية أصبحت مقتنعة أكثر من قبل

E- ISSN : 2571-9742

بخطورة الأوضاع في الجزائر ، رغم الانتصارات العسكرية التي حققتها على أرض الميدان من خلال مخطط شال وغلق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية بالأسلاك المكهربة وقطع الاتصالات ما بين ثوار الداخل وجيش الحدود ،فإن تصريحات ممثلي الحكومة المؤقتة في القاهرة تونس والمغرب والأمم المتحدة(18)،كشفت لنا هي الأخرى إصرار الحكومة الجزائرية بمواصلة الكفاح إلى أمد بعيد من خلال مواجهة المشاريع الاستعمارية الفرنسية .

بعد تطرقنا لهذا العرض الخاص بالمواقف الفرنسية من هذا التصريح،فكيف كان موقف الحكومة المؤقتة منه؟، فقد جاء سريعا بعد أيام من صدور تصريح ديغول ، ذلك ما أفادتنا به تقارير الأجهزة الاستعلاماتية الفرنسية وما ورد في الصحف الفرنسية(19) ، وبجريدة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية، التي نقلت لنا موقف جبهة التحرير الوطني المقرون بشروط في ما يلي(20): "إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات ... هي قضية تقرير المصير قد حلّت بموقفين متكاملين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لأول مرة، عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة التي ناضل من أجلها الرواد الأوائل للحركة الوطنية... ".وكان تصريح عباس رئيس الحكومة المؤقتة في القاهرة على قبول مبدأ التفاوض وفق المبادئ العامة للثورة الجزائرية ، إيذانا ببدء المحادثات مع الوفد الفرنسي، وقعت الاتصالات الطرفين ، حسب التقارير الفرنسية التي نقلتها الصحافة الفرنسية بتاريخ 28 سبتمبر 1959(21) ،بأن قبول الدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية ،ينبع من ضرورة اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، ذلك ما جاء في تصريح سابق لفرحات عباس في إطار ندوة صحفية مع الصحافة الباريسية « Paris Presse »يوم 06نوفمبر 1958(22)، عندما وضح أن جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيان جاهزان لمواصلة الكفاح من أجل الحصول على حرية الشعب الجزائري .

و من هذا المنطلق فالحكومة المؤقتة وضعت شروطها المنطلقة من بيان أول نوفمبر، الذي حدد طبيعة المعركة المبنية على الكفاح المسلح لانتزاع الاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر ، كما أن البيان لم يغلق الباب أمام حل سياسي للمسألة الجزائرية (23)، حيث واصلت قيادة الثورة القبول بمبدأ المحادثات المباشرة بمختلف الطرق والصيغ ، بقبول الوساطة التي قام بها ممثلي حركة عدم الانحياز بيوغسلافيا سابقا وأيضا مبادرة اليساريين الفرنسيين أمثال مندوز Mendouz ،وكان ميلاد الحكومة

E- ISSN : 2571-9742

المؤقتة ، كمؤسسة ثورية سهلت من مهمة المفاوض الفرنسي، الذي وجد الجدية وقوة تمثيل الجزائريين في الداخل والخارج ، مما قدّم انطباعا أن المحادثات هذه المرّة ، ستكون ذات فعالية ردا على بعض الأصوات المشككة في قدرة الحكومة المؤقتة على تسيير ملف المفاوضات الذي بدأ بشكل سري قبل 1956 لينتقل إلى جلوس وفد الحكومتين وجهًا لوجه ، بانتشار الخبر عبر الصحافة الفرنسية والدولية وتصريحات مختلف المسؤولين عبر المحطات الإذاعية(24).

ورغم ما تعرضت له الحكومة المؤقتة لأزمات سياسية داخل أجهزتها بسبب الخلافات بين أعضائها السياسيين والعسكريين ،والذي نجم عنه انعقاد اجتماع العقداء العشر بتونس في أوسط شهر جويلية من سنة 1959 ،برغبة من الباءات الثلاثة الذين تحصلوا على ترخيص تجميد نشاط الحكومة والدعوة إلى هذا الاجتماع ،الذي تواصل بشكل متقطع إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة ،واعتبرت هذه اللجنة المشكلة من الضباط،لجنة تحضير الدورة الثالثة للمجلس الوطني التي كنت تهدف إلى تنظيم الجيش ونزع فتيل الخلافات الحاصلة بين العسكريين أنفسهم ، حيث توصلوا في الأخير إلى عقد دورة خاصة بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 –18 جانفي 1960 (25)،حينما تمكن بصوف وبن طوبال من زحزحة مواقف كريم بلقسام وتعيين وزير حرب جديد وقيادة أركان والإبقاء على فرحات عباس رئيسا لحين ، والموافقة على البدء المفاوضات السرية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية التي انطلقت في منتصف سنة 1960 بعد جولات من التصريحات المتبادلة بين الطرفين(26).

خرجت الحكومة المؤقتة سليمة من هذا الصراع ،لتمنح لها الفرصة بقيادة عباس المعتدل في نظر الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي ،لتتواصل مع الطرف الفرنسي ،حول آليات الحوار و التحادث حول المسائل العالقة بين الطرفين .

ب – أهمية ملف التفاوض في مولان

ساعدت عوامل عديدة داخلية وأخرى خارجية على تحريك ملف المفاوضات في بداية سنة 1960 ، حيث تمكنت قيادة الثورة من رأب الصدع الذي أصابها خلال سنة 1959 واستطاعت أن تحافظ على قدر معتبر من الانسجام بين القيادتين السياسية والعسكرية ، بتشكيل قيادة أركان لجيش التحرير واحتفاظ فرحات عباس بمنصب رئيس الحكومة مع تغييرات وزارية ،أما خارجيا فعرفت الساحة السياسية الفرنسية نوعا من الاضطراب الداخلي بسبب ضغوط المعمرين الذين وجدوا العطف من بعض القادة العسكريين أمثال ماسو Massu و صالان Salan وغيرهم الذين قاموا باحتجاجات

E- ISSN : 2571-9742

ومظاهرات في بداية سنة 1960 ، وبروز لوبي من ممثلي المعمرين وأنصارهم في الضغط على حكومة ديغول ، وكادت الأمور تتحول إلى حرب أهلية بين الفرنسيين بسبب المشكل الجزائري ، و في هذه الظروف أيقن ديغول،أنه لا مفر من الذهاب بعيدا في المفاوضات مع وفد الحكومة المؤقتة.

حيث أوردت الجرائد الفرنسية بمختلف مشاربها كإيكو دورو اليمينية وأورون روبوبليكان اليسارية و جرائد الميتربول La Métropole ولوموند Le Monde نوفال ابسرفاتار La Nouvelle Observateur اليساريتين ، تصريح ديغول بتاريخ 14 جوان بدعوته للمتمردين بالتفاوض في باريس قائلا (27):" و لكن بتاريخ السادس عشر أيلول (سبتمبر)،انشق الطريق السوي الواضح الذي يؤدي بنا إلى السلم ...إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة مؤلمة "و ختم كلامه قائلا حول الموضوع:" أنني أتوجه مرة أخرى، باسم فرنسا إلى زعماء الثوار ، فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما زال مستمرا ...فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو ...". عقدت الحكومة المؤقتة بتونس ندوة صحفية وضحت فيها نيتها بقبول مبدأ المحادثات ودعوة ديغول لها، بعد أيام ، حيث وردت هذه الموافقة في العديد من الصحف الفرنسية بالجزائر وبفرنسا والعالم في ما يلي :

– كتب أحد الصحافيين بجريدة إيكو دورو السيد دنيال قزال ،موضحا (28) ما ورد في الصحافة الدولية لموَافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المفاوضات مع الطرف الفرنسي بأروقة الأمم المتحدة ، حيث تحدثت الكواليس عن زيارة مرتقبة لمسؤول الحكومة المؤقتة إلى باريس لاستقبال ديغول، و ذكر نفس الصحفي في مقاله السابق ذكره ، ما ورد في جريدة تروند Tround الناطقة باسم النقابات العمالية الأمريكية ، بأنها رحبت بهذه المبادرة لبدء محادثات السلام حول المسألة الجزائرية ، وذكّر بموقف الصحافة الصينية من بكين التي التزمت الصمت بسبب بعض الخلافات بين وفد الحكومة الجزائرية والحكومة الصينية بسبب تسرع الطرف الجزائري بالدخول في هذه المفاوضات وعدم سماع نصائح بكين في هذا الموضوع .وما تجدر الإشارة له أن الجرائد اليمينية التابعة المعمرين في الجزائر، أرادت توجيه الخطاب لمعمري الجزائر بالتشكيك في قدرة الحكومة المؤقتة للاستجابة لمبدأ التفاوض،وأنه لن تقبل به إلا بطرد الفرنسيين من الجزائر وذلك ما ترفضه غالبية السكان الأوربيين في الجزائر.

وتطرقت جريدة إيكو دورون لتصريح صحفي آخر السيد "جين بيري ،تعليقا على ملف المفاوضات قائلا "يجب إخضاع إجراءات التفاوض لمراقبة البرلمان الفرنسي..."(29).

– و كتبت جريدة لوموند الفرنسية حول الموضوع :"بينما يسود الهدوء في الجزائر العاصمة ،جرت العديد من اللقاءات في تونس تحضيرا لإرسال مبعوثين من قبل الحكومة المؤقتة الجزائرية للقاء ممثلي الوفد الفرنسي السيد روجي موريس ، ودوبري منمار وشاتني ... "(30).

لا شك أنّ تصريح ديغول المتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم،خطوة جريئة وغير مسبوقة لرئيس فرنسي، بذل كل جهوده من أجل نصر عسكري وسحق حركة التمرد من خلال خطة شال ، لكنه كان سياسيا محنكا بإدراكه تمسك الجزائريين بحقهم في الحرية الاستقلال ، من خلال ما ذكره في مذكراته عن الأوضاع في الجزائر (31)وأنه زار الجزائر واطلع على الميدان وأدرك حجم الخسائر التي يتلقاها الجيش الفرنسي وتدمير البنية التحتية للبلاد ، بالتالي انهيار الاقتصاد الفرنسي،مما جعله يخرج بهذا التصريح على أمل أن توافق جبهة التحرير على طلبه في التفاوض ، و أضاف موضحا بشكل حماسي قبول الحكومة المؤقتة إرسال مبعوثين عنها ممثلين في علي بومنجل ومحمد بن يحي وصولهما إلى مدينة مولان ، وكان يتوقع ديغول نفسه ،أن هذه المفاوضات قد لا تنتهي بنتائج حاسمة ،بسبب موقف الوفد الجزائري الذي أصرّ على استقبال ديغول لفرحات عباس للوصول إلى اتفاق مشرف وحرية الوفد المفاوض وإطلاق سراح المسجونين الخمسة في جزيرة إكس ليشتركوا في المفاوضات(32).

ورغم هذه المشاكل التي واجهت أول محادثات مباشرة بين وفدي الحكومتين ،حيث استمرت اللقاءات لمدة أسبوعا تقريبا ما بين 25 و29 جوان ،وتباينت وجهات النظر بين الطرفين ، ذلك ما نقلته لنا الأجهزة الاستعلاماتية الفرنسية في تتبعها لأخبار المفاوضات والتصريحات من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة ،والتي سنحاول أن نحللها بمقارنتها بمصادر أخرى من أجل الوصول إلى معرفة سير هذه المفاوضات وفشلها وموقف الأطراف المختلفة منها فيما يلي(33):

– استندنا في البداية على ملف سير المفاوضات ، الذي قدمته لنا أجهزة الاستخبارات الفرنسية من مادة إعلامية حول تصريحات مسؤولي الحكومة المؤقتة في الإذاعات المقربة من الثورة ،حيث علقت حصة صوت الجزائر من راديو تونس بالعربية يوم 23جوان 1960،عن قبول الحكومة المؤقتة لإرسال وفد لباريس للقاء الود الفرنسي المفاوض وتساءل صاحب التعليق عن جدوى هذه المفاوضات، إذا لم تحقق أهداف الثورة ودعا المجاهدين إلى اليقظة والوقوف أمام مختلف التحديات ، و في صوت الجمهورية الجزائرية بصوت العرب بالقاهرة يوم 26 جوان من نفس السنة ، تحدث صاحب الحصة مذكرا " أن الكفاح لن يتوقف، إلا إذا تحصلت جبهة التحرير على ضمانات بحق الشعب الجزائري في

تقرير مصيره،وأننا لا نذهب لباريس لوضع الأسلحة ، نريد ضمانات في حق تقرير المصير ... وسنواصل الكفاح لمدة أطول ...وإذا كانت نوايا فرنسا ليست في السلام ، على جيش التحرير الوطني مواصلة الكفاح وأن الجزائر لن تكون إلا مستقلة .."، أما إذاعة تونس بالعربية صرحت بتاريخ 26جوان 1960 في خضم المحادثات ، أن جيش التحرير الوطني لن يوقف هذه الحرب أن الفدائيين لن ينتهوا من توجيه ضرباتهم القاتلة للاستعماريين وأعوانهم أن أعمالهم البطولية لن تتوقف إلاّ بتحقيق الانتصار ولن يوقفوا كفاحهم إلاّ إذا تلقوا الأوامر من حكومتهم الشرعية (34).

وخلاصة هذه التعاليق الصحفية التي أوردها لنا جهاز الاستعلامات الفرنسي في إطار ترصده لحركة الثورة وقيادتها ، إنما تعبر عن موقف قيادة الثورة بمختلف أطرافها ،بعد ما حاول ديغول من خلال دبلوماسيته إثارة الانشقاق والتمرد داخل صفوف الثورة ، حيث استجابت الحكومة المؤقتة لمبدأ المحادثات وفق شروط الثورة وأظهرت للعالم أنها تريد السلام وفق الشروط الآتية(35) :

- الاعتراف بالأمة الجزائرية في تصريح رسمي بإلغاء القوانين والقرارات والمراسيم التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية .
- فتح مفاوضات باسم الممثلين الشرعيين والاعتراف بالسيادة الوطنية .
- إيجاد مناخ ثقة بإطلاق سراح المحتجزين الخمسة والمعتقلين السياسيين ورفع جميع الإجراءات الاستثنائية والتوقف عن متابعة الثوار.

– أما السند الثاني الذي قدمته لنا الأجهزة الفرنسية من خلال تقاريرها حول سير ملف مفاوضات مولان السرية ، كانت وسائل الإعلام المكتوبة من جرائد ونشرات ، خرجت مباشرة بعد تصريح ديغول وموافقة قيادة الثورة على قبول التفاوض(36) :

- حيث أوردت جريدة العلم المغربية تمنيات ونصائح حلفاء جبهة التحرير الوطني بتاريخ 21جوان1960 "لتجاوز المشاكل المعيقة للحوار ،وعلى الحكومة الفرنسية أن تجد صيغ تفاهم مع الحكومة المؤقتة بإظهار نيتها الحسنة وتقليص المسافة للوصول إلى الهدنة "
- وفي تصريح لجريدة الجمهورية المصرية بتاريخ 22جوان 1960كتبت موضحة "إن القبول بالذهاب لباريس ، سمح للحكومة المؤقتة تحقيق هدفين : أولهما تحقيق تطلعات الشعب الجزائري وثانيهما ،كشف نوايا ديغول أمام الرأي العام الدولي "
- أما الصحافة التونسية ،فانتقدت المواقف الفرنسية من المحادثات .

 استفسارات من قبل الصحافة الدولية على سير هذه المفاوضات ، حيث جاء في مقال لديلي غرافDaily graph من خلال مراسلها من مدينة وهران بتاريخ 28 جوان الذي استفسر عن طبيعة هذه المفاوضات و موقف الجيش الفرنسي منها ..."

هذه بعض انطباعات وسائل الإعلام المختلفة من ملف مفاوضات مولان السرية ، لأن رؤية التفاوض لم تتضح بعد ، ويبدو أنها وصلت لطريق مسدود بسبب ضغوط داخلية وخارجية والمواقف الفرنسية الرافضة لحق تقرير المصير للجزائر خاصة معمري الجزائر الذين سماهم ديغول في مذكرته بالفرنسيين الأصليين(37)، رغم نية الحكومة المؤقتة على موافقتها الدخول في محادثات مباشرة وإرسال مندوبين عنها ورفض الحكومة الفرنسية برئاسة ديغول استقبال الوفد الجزائري(38)،مما يجعلنا نستخلص أن هذا المفاوضات اعتبرت جس نبض للطرفين في انتظار جولات أخرى من المفاوضات .

ج فشل مفاوضات مولان

سارعت وكالات الأنباء الدولية ومحرري الصحف ومعلقي البرامج السياسية بصوت الجزائر المكافحة وصوت الجزائر بالإذاعات العربية إلى الاعلان عن الانتهاء من محادثات مولان(39)بعد معرفة الأسباب التي أعلن عنها رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس والتعليق السياسي للحكومة ،حيث أوردت محطة الإذاعة الوطنية المغربية بتاريخ 27 جوان 1960 ، تصريحا لفرحات عباس الذي ذكر بأن حكومته استجابت لنداء المحادثات وأرسلت مبعوثين لهذه الغاية ، ليس للحديث عن شروط وقف إطلاق النار ، وإنما لعرض الظروف التي ستؤدي إلى استفتاء واستشارة مشرفة دون تزوير ... " وفي السياق نفسه صرح مسؤول بالحكومة المؤقتة بالقاهرة يوم 29 جوان 1960 مبينا الانتهاء من هذه المفاوضات قائلا :"إن الثورة الجزائرية مستمرة في طريقها ، بيد أن تصريحات الجنرال ديغول لم تتحقق على أرض الميدان"وأردف قائلا :"بأن الهدف الأساسي الذي قامت من أجله ثورة الشعب الجزائري،تتمثل في الاستقلال الشامل ووحدة التراب الوطني وأن الحكومة الجزائرية ليست لها أية اعتراضات في البحث عن حل سياسي سلمي بشرط الحصول على جميع أهدافها (40) ".

وصرّح مسؤول أخر بجبهة التحرير الوطني بإذاعة دمشق يوم 28 جوان 1960،عن فشل المحادثات بمولان مع الطرف الفرنسي وأن هدف الحكومة الجزائرية من هذا اللقاء ، "أن تظهر للعالم بأنها ليست معارضة لتسوية سياسية للمسألة الجزائرية ، و أضاف هذا المسؤول موضحا بأن الهدف الحقيقي للمفاوضات هو تحقيق الاستقلال الشامل ووحدة التراب الوطني ..." (41)بينما تطرقت باقي

E- ISSN : 2571-9742

الإذاعات المقربة من جبهة التحرير إلى سيل من التبريرات والأسباب التي أدت إلى توقيف هذا اللقاء بعد أربعة أيام .وتعليقا على هذه التصريحات الواردة أعلاه ،نعتقد أن محادثات مولان وصلت إلى طريق مسدود بين الطرفين بسبب تعنف الطرف الفرنسي، بعدم استقبال الوفد رسميا وأن المفاوضين يجب أن يكونوا من جميع التيارات بما في ذلك الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج واشتراط إطلاق وقف إطلاق النار ثمّ التفاوض حول الاستفتاء وأيضا مشاكل الجالية الأوربية وقضية الصحراء(42). و إذا ما رجعنا إلى تبريرات الحكومة الفرنسية ، فإن ديغول في مذكراته وضح لنا ذلك من وجهة نظر جهاز استعلاماته و الأصداء التي وردته من المحادثات ، من خلال مقتطفات من مذكرته(43): "ولم أكن أتوقع أن ينبثق أي اتفاق عن هذا الاتصال الأول ، لأنني كنت أعلم علم اليقين أن الذي أوفدوهم مقيدون بالتشدد الظاهري لأهواء مناضليهم ... و قد تبين من حديث بومنجل بن يحي مع مخاطبيهما "روجييه موريس" ... و الجنرال" دوغاستين" ، أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول ، ومنح المفاوضين الذين سيقيمون في بلدنا في العاصمة أن يستقبلوا ويزروا من يشاءون وأن يدلوا بأية بيانات ويعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يفرج عن كل من بن بلة ورفاقه المحتجزون في جزيرة إيكس ، ليشتركوا في هذه المفاوضات . قد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة ..." .

نستخلص مما سبق لنا عرضه عن مبررات الفشل و الانتهاء سريعا من هذه المحادثات ، أنها كانت خطوة أولية جريئة من الطرفين بالجلوس حول طاولة المفاوضات لكسر الحاجز النفسي بين حركة ثورية استطاعت أن تؤسس حكومة وتضغط على فرنسا للدخول معها في هذه المفاوضات وحكومة فرنسية منبثقة من امبراطورية استعمارية ، وصلت إلى قناعة تحقيق مطالب الجزائريين من وجهة نظرها .

3 – موقف العسكريين الفرنسيين وجبهة الجزائر الفرنسية Front Algérie Française(FAF) من ملف المفاوضات الأولية

نستشف من الوثائق التي اطلعنا عليها (44)، إضافة لمذكرة ديغول(45) ، إن المعمرين أو ما أصبح يطلق عليهم بأوربيي الجزائر ، من مدنيين وعسكريين ، رفضوا تصريحات ديغول الداعية إلى حق تقرير مصير الجزائريين أو إقامة جمهورية جزائرية مستقلة من خلال الاستفتاء . وبالعودة إلى الظروف التي جاءت فيها هذه المستجدات،أن الندوات الصحفية التي بات ديغول يعقدها لإيصال رسائله إلى الرأي العام الفرنسي الداخلي والجزائريين بمختلف اتجاهاتهم السياسية إلى قادة جبهة

التحرير الوطنية والرأي العام الدولي ، بأنه يسعى لحلّ المشكلة الجزائرية بالطريقة السلمية ،بشرط توقف أعمال العنف أو وقف القتال وتنظيم انتخابات شفافة يقول فيها الجزائريون و الفرنسيون كلمتهم حول هذه المسألة،أغضب ذلك غلاة المستعمرين وأنصارهم المدنيين في فرنسا والعسكريين الفرنسيين .

لذلك سوف نحاول التعرف على رد فعل هذه الأطراف سابقة الذكر من مبادرات وتصريحات ديغول بشأن المسألة الجزائرية ،ففي مقال سابق لمراسل جريدة ديلي غراف (46)، نقل عن العسكريين موقفهم الرافض للجزائر الجزائرية موضحا ،أنهم مع سياسة ديغول الداعية إلى بث الانقسام في صفوف الثوار والتمسك بوقف القتال بشرط قبولهم نتيجة الاستفتاء وليس فرضها .ومع استمرار التفاوض والاتصالات السرية قبل مولان وبعدها، أدرك العسكريون إصرار الحكومة المؤقتة على مطالبها في تحقيق الاستقلال عن طريق الاستفتاء ومنح الجزائريين حقهم في تقرير المصير ، بدئوا ينشطون ضد ديغول بشكل سري لمعارضة مبادرته.

وجاء ذلك مباشرة بعد فشل محادثات مولان وإعادة ديغول بعث رسالة حسن النية في المفاوضات في تصريح له بتاريخ 5سبتمبر من سنة 1960 داعيا إلى للتفاوض مع جميع الجزائريين بما فيهم جبهة التحرير من خلال استشارات سيتخذ بموجبها الجزائريون قرارهم "هل ستصبح هذه الجزائر جزائرية ضد فرنسا أم تتعاون معها ؟"(47) وكذا تصريح 4 نوفمبر من نفس السنة بدعوته للاستفتاء ، حيث كان هذان التصريحان مؤشرا على بروز معارضة العسكريين ، مثل ما يذكر هو نفسه في مذكرته قائلا (48) :"و في باريس أعلن المارشال جوان أنه رغم صداقة الخمسين عاما التي تربطه بالجنرال ديغول ، فمن واجبه أن يحتج بوصفه جزائريا وبوصفه أعلى الضباط رتبة في الجيش عن فكرة التخلي عن اخواننا الجزائريين صرح الجنرال صالان إلى الصحافة في سان سيباستيان (مرفأ بإسبانيا) التي وصلها تبصرا في عواقب الأمور قائلا ،إني لا أوافق على ما يسمى بالجزائر الجزائرية ويجب على كل إنسان أن يتحمل منذ الآن مسؤولياته لقد زال عهد محاولات التهرب منها"،نستخلص من هذه التصريحات التي وردت على لسان ديغول في كثير من خطبه و تصريحاته، أنه بدأ يشعر بخطر تمزق الوحدة الفرنسية بسبب محولات التمرد التي بدأ يظهرها قادة الجيش علنا .

وأصرّ ديغول على موقفه في مواجهة معارضيه من الفرنسيين بطرح فكرة الاستفتاء على الفرنسيين والجزائريين على دورة البرلمان بتاريخ 16 نوفمبر 1960 بإجراء الاستفتاء في يناير 1961 ، و لذلك قرّر زيارة الجزائر مرة أخرى في بداية شهر ديسمبر 1960 لشرح مواقفه ، حيث تظاهر المعمرون ضده

في العديد من المدن الجزائرية ، من خلال تصريح ديغول نفسه :" وكانت زياراتي مشبوهة بالاضطراب ، فقد أعلنت جبهة الجزائر الفرنسية الاضراب العام وإغلاق المخازن في كل من مدينتي الجزائر ووهران رغم أنني كنت مقررا عدم زيارتهما وكان يوم الأحد 11كانون الأول (ديسمبر)يوما داميا في هاتين المدينتين ... ومنذ وصولي في 9 كانون الأول إلى عين تموشنت في منطقة وهران لاحظت الموقف العدائي الذي اتخذه كثير من الفرنسيين الأصليين .."(49)و في نفس الوقت خرجت الجماهير الجزائرية في اليوم الحادي عشر طالبة الحرية والاستقلال ، فوجد ديغول نفسه في مواجهة مع الجميع ، وتحت هذه الضغوط واصل إعطاء إشارات للتفاوض مع الممثلين الحقيقين للجزائر . وبذلك تشكل رأي عام من المعمرين بالجزائر رافضا لتصريحات ديغول ،إضافة لتواصل احتجاجات الجزائريين المؤيدة لجبهة التحرير(50). لذلك تأكد العسكريون وأنصار الجزائر الفرنسية ،أنه لم يبق لهم من طريق إلا وسائل العنف والدخول مباشرة في استخدام القوة والتنظيمات السرية على شاكلة جبهة التحرير الوطنية ، حيث أسسوا مليشيات شبه عسكرية وتنظيمات سياسية في الجزائر بفرنسا تحت أسماء عديدة كالجبهة الجزائرية الفرنسية ومنظمة الجيش السري وغيرها من أجل إرهاب الجزائريين والضغط على ديغول ليتراجع عن موقفه في المفاوضات حول الجزائر الجزائرية(51).

وقد أوردت لنا جريدة لوموند الفرنسية تصورا عاما عن ظهور جبهة الجزائر الفرنسية في الجزائر وبفرنسا مستغلة تعاطف الفرنسيين ومواقف قيادة الجيش الرافضة لمشروع ديغول ، حيث برز انقسام في صفوف الطبقة الفرنسية،حيث أظهر استفتاء 8 يناير 1961،قبول أطياف سياسية عديدة لمواقف ديغول، بينما عارضاها سياسيون آخرون رافضين"الجزائر الجزائرية" مطالبين ببقاء الجزائر في ظل السيادة الفرنسية(52). ولهذه الغاية دعا ديغول جبهة التحرير مرة أخرى إلى التفاوض ، من خلال لقاءات سرية والتواصل عن طريق الوساطة الدولية؛ التي بذلت جهدا كبيرا لتكرار اللقاءات من خلال تدخل ممثلي الجامعة العربية بالأمم المتحدة وضغط الرأي العام الفرنسي نفسه على الحكومة الفرنسية ، خاصة المثقفون منهم الذين جمعوا 121 توقيع مناهض للسياسة الفرنسية في الجزائر(53)،منتقدين الحكومة الفرنسية التي قامت بإعدامات الثوار الجزائريين ومحاكمة شبكة جونسون المؤيدة للثورة الجزائرية ، مما دفع بديغول للإسراع في قبول التفاوض من أجل إيجاد حل مشرف للطرفين.

4- استمرار الاتصالات بين وفدي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في إيفيان ولوقران ولي روس (1961-1962)

ازدادت الأوضاع الأمنية تدهورا في الجزائر ،بسبب رفض المعمرين لسياسة ديغول وقيامهم بتشكيل خلايا إرهابية لتخويف الجزائريين ، بينما تخوف الرأي العام الفرنسي من هذه الاضطرابات ،فعبر في استفتاء جانفي 1961عن استعداده بمنح الجزائر استقلالها مقابل التعاون مع فرنسا،على الأقل من وجهة نظر ديغول في تحليله لنتائج هذا الاستفتاء ،"فالشعب الفرنسي منح مستعمرته الحرية ، ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم ، ومن المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال ولم يبق سوى تسيير القضية بحيث يتم الخيار في الوقت الذي نختاره، تحويل بلدهم إلى دولة ذات سيادة بقرار نصدره، إذ لابد من استفتاء نهائي..."(54). نستخلص من هذه التحاليل التي أوردها لنا ديغول في مذكرته ، أنها تعبر عن الاضطراب النفسي والسياسي الذي كانت تتخبط فيه حكومته بفعل الضغوط الداخلية والدولية وتأكيد الحكومة المؤقتة على مواقفها بوحدة التمثيل والتراب الوطني ووقف القتال ثم الاستفتاء .

ولهذه الظروف ،تواصلت المفاوضات في مناطق مختلفة من فرنسا لتكسير الحاجز النفسي تسوية العديد من القضايا الخلافية العالقة بين الطرفين ،بعدما أبدت الحكومة المؤقتة نيتها في الاتصال بالوفد الفرنسي المفاوض، مقابل اعتراف فرنسا بإجراء استفتاء حق تقرير المصير قبل وقف إطلاق النار الذي كانت تصر عليه قيادة الجيش الفرنسي ، وذلك خلال تصريح 16 جانفي 1961(55)،ورغم محاولات ديغول زرع البلبلة داخل صفوف الثوار باستقباله للمثلي الولاية الرابعة ، متحدثا عنهم بشكل إيجابي ، فإنه نصحهم باستشارة قيادتهم جبهة التحرير من أجل إكمال عملية التفاوض ، وهو اعتراف صريح لديغول في مذكرته عن قوة تمثيل الجبهة للجزائريين ، مما جعله في شهر فيفري1961يقبل بلقاء ممثل وفده المفاوض بمدينة لوسيرن Lucerne بوفد الحكومة المؤقتة، لتجديد التفاوض والإعلان عن نيته في احترام إرادة الجزائريين في تقرير المصير وأنه لا يريد فرض شروطه على الوفد المفاوض قائلا (56): " وكان يترتب عليه ،بموجب تعليماتي أن يفهم مخاطبيه ، أن هدفي لا يرمي قط إلى إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ، بل على النقيض من ذلك ، أرغب في تحريرها منها ، و هذا ما سيتم على أية حال ، إذ يجب على الجزائريين ، أن يقرروا ، إذا لمسوا ضرورة ذلك ،أن تستمر فرنسا في مساعدتهم ".

إن هذا التصريح اعتراف منه على ضرورة مواصلة المحادثات ،بشكل سري أو علني ، وإن الغاية من ذلك، هو التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن ،بسبب ما تمر به فرنسا من مشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية ، جراء المشكل الجزائري .وتمّت هذه المحادثات التي تحدث عنها رئيس الجمهورية الفرنسية ما بين 20 فبراير و5 مارس من سنة 1961بلوسارن برئاسة "جورج بونبيدو" برفقة "برونو دو لوس" مع ممثلي الوفد الجزائري علي بومنجل والطيب بولوحروف،حيث تمّ الاتفاق على إجراء محادثات بإقليم إيفيان الفرنسي(57)،وكان من المتوقع عقدها في بداية شهر أبريل،لكنها تأخرت بسبب إقدام اليد الحمراء من اغتيال رئيس بلدية إيفيان،وإصرار لويس جوكس الاتصال بالحركة" المصالية" لإشراكها في المفاوضات، إضافة لتمرد العسكريين على ديغول في الجزائر .

وبالتالي تأجلت لقاءات إيفيان الأولى إلى تاريخ العشرين من شهر مايو 1961، أين التقى الوفد الجزائري المشكل من السيد كريم بلقاسم – محمد الصديق بن يحي – أحمد فرنسيس –سعد دحلب ورضا مالك وأحمد بومنجل بـالسيد لوي جوكس وكلود شايي وبرونو دولوس ، ورغم اللقاءات المتكررة ما بين 20 ماي – 13جوان 1961، لم يتوصل الوفدان إلى حل جميع القضايا العالقة، إذ اعترضتها مشاكل الطرف الفرنسي، الممثلة في ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر بسبب مشكلة الصحراء ،التي أصرت فرنسا على فصلها عن الجزائر ، وقضية فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين ، ،إلا أن الوفد الجزائري رفض المساومة على المبادئ الأساسية التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954(58)، الأمر الذي أدى بالسيد لوي جوكس ،رئيس الوفد الفرنسي المفاوض تعليق المفاوضات يوم 13جوان 1961.

رغم أن ديغول أعلن عن هدنة مدتها شهرا كاملا و إطلاق سراح ستة ألاف مسلم وأخلى سبيل بن بلة ورفاقه الموقوفين في جزيرة" إيكس "و السماح لهم في الإقامة بقصر "توركان"، وقد برر ديغول صعوبة التفاوض وأشاد بحنكة وزيره لويس جوكس في هذه المحادثات ، وإجبار وفد الحكومة الجزائرية على قبول الجلوس مرة على طاولة المفاوضات(59)،إلا أن وقائع تسيير ملف التفاوض من خلال متابعة الأجهزة الاستعلاماتية له تظهر لنا ،إصرار الحكومة المؤقتة على مواقفها وكان لكريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري بمعية سعد دحلب ورفاقه دورا بارزا في التصدي لمخططات المفاوضين الفرنسيين بالتمسك بالوحدة الترابية وعلاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالتعاون في لقاءات خاصة ، حيث

أجبرت استراتيجية التفاوض لدى الوفد الجزائري على قبول الطرف الفرنسي ،الدخول في مفاوضات سرية مرة أخر لإيجاد حلول عملية للمشاكل غير المتفق عليها .

وبعد تعليق مفاوضات إيفيان الأولى،ازدادت جرائم منظمة الجيش السري في الجزائر والضغوط الدولية من جهة ،إضافة إلى المشاكل الداخلية بين قادة الثورة من جهة أخرى ،بسبب الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان،فاستأنفت المحادثات مرة أخرى بلوغران أيام 20 –28 جويلية 1961 بين الوفدين، إلا أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق حول الوحدة الترابية؛ بسبب مناورات الوفد الفرنسي المفاوض الذي حاول اللعب على وتيرة الصحراء ومشاكل الجالية الأوربية(60).

وخوفا من انهيار المفاوضات في ظل هذه الأوضاع المتدهورة ، سارع ديغول إلى تبديد مخاوف الوفد الجزائري في الخامس سبتمبر من سنة 1961،بالاعتراف مرة أخرى بحق الجزائريين في الصحراء باشتراطه التعاون الاقتصادي في هذا المجال وبقاء القوات العسكرية الفرنسية لمدة من الزمن ، حيث تجددت اللقاءات التحضيرية بمدينة بال السويسرية أيام، 28 – 29 أكتوبر 1961 ثم يوم 9 نوفمبر 1961 ، جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بـ شايي ودو لوس من الطرف الفرنسي و في 9، 23 و 30 ديسمبر 1961 التقى سعد دحلب بلويس جوكس في مدينة لي روس لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل(61).

وبعد أن ضمن المفاوض الجزائري تحقيق الأهداف الأساسية خلال المفاوضات التي جرت بـ لي روس ما بين 11– 19 فبراير 1962ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة محادثات لي روس ما بين 22–27 فيفري 1962 ، أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية.

وبالتالي فهذه المفاوضات كانت شاقة من أجل الوصول إلى تبديد مخاوف الطرفين خاصة مع مجيء رئيس حكومة جديد، ممثلا في يوسف بن خدة (62)، حيث تخوف ديغول منه ، إلا أن رئيس الحكومة الجزائرية بدد من هذه المخاوف بموافقته على مواصلة المفاوضات لمرحلتها النهائية،رغم الصعوبات الناتجة عن الأعمال الإجرامية لجبهة الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري الفرنسي .

5 – موقف الرأي العام الفرنسي والقيادة العسكرية من سير المفاوضات

أصرّ ديغول على مواصلة التفاوض واللقاءات السرية ردا على المواقف الرافضة لها ، لتسهيل عودة ممثلي الحكومة المؤقتة لجلسات التفاوض ، بسبب المشاكل التي باتت تعترض فرنسا من خلال تصريح ديغول نفسه(63) :"إن أقل شيء يمكن قوله ، هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح

E- ISSN : 2571-9742

منها وأردف قائلا : " وكررت إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها ولا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم... وأن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا و خارجيا...". وقد تخوف ديغول من بروز الجبهة الفرنسية الجزائرية ، التي حشدت تأييد بعض البرلمانيين والموظفين الحكوميين وقادة الجيش ، حيث تدخل سريعا لحل هذه المسألة ، بطرح القضية الجزائرية على الفرنسيين والجزائريين في استفتاء يناير 1961، وحسب وجهة نظر ديغول ، فإنه تمكن من إقناع الرأي العام الفرنسي على مواصلة المفاوضات ومنح الجزائريين حقهم في تقرير المصير ،مثل ما ذكرت جريدة المجاهد في إحدى أعدادها باعتراف ديغول بالدولة الجزائرية من خلال المفاوضات المستمرة مع وفد الحكومة الجزائرية ، في عرضها لقصة الاتصالات(64).

ومما زاد متاعب الحكومة الفرنسية ، تأسيس منظمة الجيش السري OAS في بداية سنة 1961، من قبل ميليشيات غلاة المعمرين ؛بتأييد من ضباط فرنسيين كبار ،ولهذه الغاية قام شال أنصاره العسكريين أمثال جنرالات زيلر وجوهو وسالان بمحاولة انقلابية في أبريل 1961، بالسيطرة على أبنية الحكومة بالجزائر وقبضوا على المندوب العام "جان موران " والعديد من القيادات الأمنية والعسكرية، وبات واضحا أن العسكريين الفرنسيين ،حاولوا الانتقام من سياسة ديغول بإجبار حكومته بالتخلي عن تقرير المصير للجزائريين وهددوا وحدة الصف الفرنسي ،وكادت فرنسا تدخل في حرب أهلية بسبب المشكلة الجزائرية .وقد وضح لنا ديغول نفسه،نشاط منظمة الجيش السري الفرنسي في ما يلي(65): " كل ذلك يحملنا على القول ، إنه فضلا عن ارتباطهم بشعار الجزائر الفرنسية روح المغامرة التي تسود بعض الوحدات فقد كان بإمكانهم أن يجدوا أنى كان وفي صفوف الضباط وكبار الموظفين ، أواصر شخصية وبوادر الطاعة التي تمكنهم من فرض سلطتهم من جهة ثانية انتصب العصاة ضدي و ضد كحومتي ...".

قد ربط ديغول ما بين جبهة الجزائر الفرنسية وحركة التمرد التي عرفتها الجزائر يوم 22أبريل 1961، مما جعله يتدخل بحزم للقضاء عليها من خلال الإسراع في مواصلة التفاوض مع الوفد الجزائري في ما بعد إيفيان الأولى وتقديم تنازلات ، وفي نفس الوقت أصرّت قيادة الثورة على التمسك بمبادئ جبهة التحرير الوطني من خلال تغيير قيادة الحكومة المؤقتة ، ممثلة في يوسف بن خدّة ، لذلك وجد ديغول نفسه أمام تحديات المعارضة الفرنسية الممثلة في شخصيات سياسية وعسكرية ،كانت

بالأمس القريب من أبرز حلفائه ، لذلك واصل التفاوض ،باقتراح طرق ووسائل جديدة للوصول إلى تفاهمات من خلال التنازل عن الصحراء للجزائريين بشرط التعاون مع الطرف الفرنسي في المجال الاقتصادي بهذه المنطقة . لذلك أقام ديغول محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة قادة التمرد منذ أبريل 1961، و في نفس الوقت أصدرت وزارة العدل الفرنسية تعليمات بناءا على اقتراحات ديغول بعدم محاكمة الجزائريين على مخالفات تدعيم الثورة ماليا وبالإيواء منذ شهر فيفري 1962،تمهيدا للتوقيع على اتفاقيات نهائية تخص النزاع الجزائري الفرنسي(66).

وظلت الأوضاع الأمنية مضطربة في الجزائر ولم يستطع ديغول السيطرة عليها،بسب تزايد أعمال عنف منظمة الجيش السري وجبهة الجزائر الفرنسية التي هددت الأمن في الجزائر وبفرنسا نفسها ، حيث أصرّت على رفض منح الجزائريين حقهم في الحرية والاستقلال منذ بداية اتصالات مولان (67) وصولا إلى مفاوضات إيفيان الثانية في مارس 1962،حيث حثّ ديغول الوفد المفاوض الفرنسي على مواصلة التفاوض مع الوفد الجزائري، لعلاج المشاكل العالقة بينهما ؛ متخوفا من معارضة جبهة الجزائر الفرنسية ومليشياتها العسكرية وبات واضحا أن ديغول أقتنع أخيرا، بإعطاء الضوء الأخضر لمثليه في التفاوض بالإسراع في إيجاد حل نهائي للمسألة الجزائرية(68).

6 – اتفاقية إيفيان الثانية بين وفدي الحكومتين الجزائرية والفرنسية

بعد تجاوز المشاكل السابقة الممثلة في سيادة الجزائر على الصحراء ووحدة الشعب الجزائري ووحدة التمثيل لجبهة التحرير الوطني ، والاتفاق على الاستفتاء للوصول إلى وقف القتال،بهدف تحقيق السلم في الجزائر(69)، بعدما صادق المجلس الوطني للثورة على محادثات لي روس بطرابلس بتاريخ 22–27 فيفري 1962،توصل الوفدان المفاوضان إلى حل الكثير من القضايا العالقة، بعد ما عرض سعد دحلب نص الاتفاقية على أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالحه،باستثناء ثلاثة من قيادة الأركان وهم (بومدين ومنجلي وقايد احمد)والرائد بويزم مختار من الولاية الخامسة ، بينما أرسل المساجين الخمسة وكالة تأييد إلى رئيس الحكومة المؤقتة تخول له حق التصويت نيابة عنهم(70).و لهذا الغرض جلس الطرفان مرّة أخري في مدينة إيفيان الفرنسية من السابع مارس إلى الثامن عشر من سنة 1962، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي،ما بين الوفد المفاوض الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة لوي جوكس، بعد مفاوضات سرية وعلنية استمرت مدة من الزمن .

وفي عشية الثامن عشر من مارس وقّع الطرفان على نصوص اتفاقية إيفيان الثانية ، بسريان وقف إطلاق النار في منتصف نهار التاسع عشر من سنة 1962 من خلال خطاب يوسف بن خدة الذي أعلن للشعب الجزائري ووحدات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية ، أيضا خطاب ديغول الذي دعا فيه الجيش الفرنسي إلى التوقف عن العمليات العسكرية ، معلنا وقف إطلاق النار(71).

وأشارت التقارير الاستعلاماتية الفرنسية التي استقى منها ديغول معلوماته(72)، إضافة لتصريحات رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة نيابة عن الوفد المفاوض(73)، بأن هذه المفاوضات لم يكن من السهل التوصل إلى حلول مرضية بين الطرفين ، إلا بعد جهود كبيرة بذلت لعلاج العديد من الإشكاليات التي كانت تقف أمام عملية التفاوض،و حسب رأي الأستاذ المرجوم يحي بوعزيز (74)، أن هذه الاتفاقيات لم تكن سهلة ولا ميسورة بسبب طول الحرب ومعاناة الشعب الجزائري ،الذي وقف إلى جانب قيادته في ملف التفاوض من خلال الصبر على البلاء والشدائد والقيام بمساعدة الثوار ماديا ونفسيا وتلبية دعوة جبهة التحرير في الاضرابات والمظاهرات التي ضغطت على حكومة ديغول، للتنازل عن العديد من شروطها وليس مثل ما ادعى ديغول في العديد من تصريحاته أنه انتصر على الثورة في الميدان وأنه ترك الحرية للجزائريين؛لاختيار مصيرهم بسبب أفكاره الجريئة لإحلال السلام والانتهاء من هذا الصراع الذي كلف الجميع خسائر معتبرة ،حسب تصريح له(75): " وفي عشية اليوم نفسه ، صرحت للأمة أن المأساة انتهت والمشكلة اقترنت بالحل الملائم ...".

وتضمنت اتفاقيات إيفيان عدة فصول ومواد منها،ذات طابع تنظيمي وسياسي وحل العديد من المشاكل العالقة وكيفية تسيير المرحلة الانتقالية وعملية الاستفتاء وتسليم السلطة لحكومة منتخبة جزائرية ، وقدمّ أيضا لنا الاستاذ يحي بوعزيز ملخصا عن مواد اتفاقية إيفيان (76)، التي كثر عنها الحديث ما بين السياسيين والمؤرخين أنفسهم ،الذين لم يتناولوها بالدقة الكافية نظرا لإشكاليات تاريخية ناجمة عن المشاكل التي حدثت داخل صناع الثورة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية دخول البلاد في أزمة صائفة 1962 ما بين مجموعتين نافذتين في الثورة وهما قيادة أركان جيش الحدود بقيادة هواري بومدين ومؤازرة أحمد بن بلة له، حيث عرفت هذه المجموعة بأوصاف عديدة كمجموعة وجدة أو تلمسان ، أما المجموعة الثانية فتمثلت في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض ولايات الداخل .فنجم عن ذلك سكوت هذه الأطراف عن أهمية هذه الاتفاقية التي تحصلت الجزائر بموجبها على

الاستقلال والحرية من وجهة نظرنا(77)،إضافة لتماطل المشرّع الفرنسي في عدم نشرها كاملة في الجريدة الرسمية الفرنسية إلا بشكل مجزأ لها(78)،إلا أن جهاز الاستعلامات الفرنسيي(79)كان يتابعها بدقة ،مبرزا لنا مختلف المشاكل التي اعترضت المرحلة الانتقالية وكيفية تسييرها من قبل اللجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية بقيادة عبد الرحمان فارس إلى غاية يوم الاستفتاء في الفاتح جويلية التي عبر فيها الجزائريون عن رغبتهم في الاستقلال والتعاون ،بدلا من القطيعة وتجسد الاستقلال رسميا في خطاب لديغول في الثالث جولية من سنة 1962 بإعلانه عن اعتراف فرنسا بالجمهورية الجزائرية واختير يوم الخامس جويلية يوما وطنيا للاستقلال ،كتعبير رمزي على تاريخ فقدان السيادة الوطنية بتاريخ الخامس جويلية 1830 .

أنْهت اتفاقيات إيفيان الموقع عليها يوم الثامن عشر من سنة 1962،معاناة شعب بأكمله وحققت النصر للثورة الجزائرية على أعتى قوة استعمارية ،عرفها العالم في الفترة المعاصرة ، بعد ما تمكن الوفد المفاوض الجزائري التمسك بأهداف الثورة ومبادئ أول نوفمبر؛ واستطاع افتكاك الاستقلال بكل جدارة ، رغم ادعاءات الجنرال ديغول وأجهزته الاستعلاماتية التي كانت تتابع ملف المفاوضات ، بأنها سهلت من مهمة الوفدان المفاوضان ، محاولة إيهام مسؤوليها على تمسك فرنسا بالحقوق السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعمري الجزائر والمصالح الوطنية الكبرى لفرنسا كملف الصحراء والتعاون الاقتصادي والعسكري والثقافي .وبالتالي نجد أنفسنا ، أمام تضحيات أجيال بأكملها في الجزائر ،كان أخرها جيل نوفمبر الذي تمكن من الصمود أمام الأطماع الاستعمارية الفرنسة ، وبذلك تمكن المفاوض الجزائري من خلال هذه المفاوضات الحرية والاستقلال للجزائريين ،رغم بعض سلبياتها، التي كانت سببا في أزمة الجزائر عشية الاستقلال ،ولكننا نعتبر ما تم تحقيقه في نهاية المفاوضات ،مكسبا تاريخيا ووطنيا ؛بحصول الجزائر على استقلالها وإعادة السيادة الوطنية على أراضيها وثرواتها الاقتصادية .

الهوامش :

-1 Service historique de l’armée de terre,(Shat)Vincennes, France B , N°1H /1264 les négociations et le cessez le feu

-2 Archives Nationale d’Outre Mer (Anom), 5I /92, cessez le feu ,l’Intégration culturelle de l’Algérie.

3– شارل ديغول ، مذكرات ألأمل ، منشورات عويدات بيروت ، لبنان ط 1 ، 1971ص 99

4 – رابح لونيسي: " الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري " مجلة إنسانيات تصدر عن مركز البحث في التروبولوجية الاجتماعية و الثقافية بوهران ، الكراسك ، العدد 2– جويلية – ديسمبر 2004 صص 33–37

5– اغتيل بتاريخ 27 ديسمبر 1957 ينظر، صالح بلحاج جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 –1962،دار بن مرابط 2014 الجزائر 1957 ص 34

6 – رابح لونيسي ، مرجع سابق ، صص 38

7– صالح بلحاج ، جذور السلطة في الجزائر ، مرجع سابق ص ص 37 –38

8– Linda Amiri , la Bataille de France, la guerre d'Algérie en France ;chihab Edition, Alger 2005Edition Robert Laffont S.A ,Paris 2004 pp 47 -80

9- Archives Nationale de France (ANF)B N° 4AG /298 secrétariat générale militaire de la présidence , voyage du général de gaule en Algérie 4 juin – 7 décembre 1958 , journal Américain Hérald Tribune 5 juin 1958

10- ibid , B , N° 299 la stratégie Militaire française en Algérie

11- Shat, Vincennes , les batailles de guerre française en Algérie Dahra , Ouencheris B ; N° 1H /2756

12– ينظر عدّة تقارير أرشيفية حول ملف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية :

- Archives Nationale de France,B N° 4AG /298 , op cit
- ANOM, B , N°5I/192 , Rapports et Coupure de presse sur le cessez le Feu en Algérie

13– خالد بوهند :"حركة السلم الفرنسية والثورة الجزائرية " مجلة المصادر يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحوث في الحركة الوطني و ثورة أول نوفمبر العدد 24 السداسي الثاني 2011 صص 222–229

14– ANOM, B , N°5I/192 , Rapports et Coupure de presse sur le cessez le Feu en Algérie , op cit et Shat, Vincennes B N° 1H/1264 op cit

15- ibid la semaine en Algérie N° 51, 1959

16- ibid la semaine en Algérie N°58 année 1959 ,pp35-37 et Echo d'Oran du 17 septembre 1959

17- Oran républicain 23 -09-1959

18- ibid 29 -09 -1959

19- ANOM ,b N° 5I / 192 dossier sur les négociations entre GPRA et le Gouvernement Français

20 – جريدة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني ، العدد 56 سنة 1959

21- ANOM b N° 5I / 192 dossier sur les négociations entre GPRA et le Gouvernement Français , op cit

22- ibid

23 – بيان أول نوفمبر الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني ، نصوص الثورة الجزائرية

ANOM , B , N° 5I/192 la Voix de l'Algérie libre et Combattante et la -24
Semaine en Algérie N° 51 /1959
– صالح بلحاج ، مرجع نفسه ص58 25
26– مذكرات الرئيس علي كافي ، دار القصبة للنشر ، 1999 صص 249– 253
27– ديغول ، مصدر سابق ،ص100 ،أما الجرائد المذكورة فقد تحدثت بالتفصيل عن تصريح ديغول ابتداءا من
15 22 جوان سنة 1960
Echo d'Oron 22-06-1960 -28
ibid -29
le Monde , 22-06-1960 -30
31– الجنرال ديغول ، مصدر سابق صص 99–100
32– نفسه ص100
ANOM , B, N° 5I/192 les émissions des Radios favorables à la rébellion-33
ibid -34
ibid– 35
ibid -36
37 – ديغول ، مصدر سابق ص 101
38 – الجندي خليفة و آخرون حوار حول الثورة ،المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام ، المؤسسة الوطنية
للفنون المطبعية ، الجزائر 1986 ج 2، صص313–314
ANOM , B, N° 5I/192, les pourparlers et discussions de Mullin 25-29 juin -39
1960
ibid -40
ibid -41
42 – الجنيدي خليفة ، مرجع سابق ص314
43– ديغول ، مصدر سابق صص 100 –102
ANOM , B, N° 5I/192, article du Daily graph , correspondent du journal à -44
Alger le 28 Juin 1960
– الجنرال ديغول ، مصدر سابق 104 45
ANOM , B, N° 5I/192, article du Daily graph , op cit -46
47– ديغول مصدر سابق ص 101
48 – دي غول ، مذكراته ... مصدر سابق ص 105
– نفسه ص 106 49
ANOM , B, N° 5I/192 la Semaine En Algérie N° 90 -50
51– ينظر عدة مصادر منها :
– ديغول مصدر سابق صص 106–107 ، الجنيدي خليفة و آخرون مرجع سابق صص 313–334
ANOM , B, N° 5I/192 le Monde S.D -52

–الجنيدي خليفة و أخرون مرجع سابق ص 31653

– ديغول ، نفس المصدر ص 10954

55– الجنيدي خليفة و أخرون ج 2، مصدر سابق ص 382

ديغول ، مذكرته ... مصدر سابق ص 11256

57– نفسه صص 112–113

– الخليفة الجنيدي ، مصدر سابق صص413–414 58

59 – الجنرال ديغول ، مصدر سابق ص 126 و أيضا

ANOM , B, N° 5I/192 , le dossier des Négociations

60– ديغول مصدر سابق ص 130–133 و الخليفة الجنيدي ، مصدر سابق صص 413–420

61 – محمود الواعي :"مراحل الاتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية و الرسمية بين قيادة الثورة و الحكومات الفرنسية في الداخل و الخارج و تصريحات الجنرال ديغول "،انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد د.ت ، الجزائر 55–80

62– محمد بليل :"دور يوسف بن خدة في تسيير ملف التفاوض بين الحكومة المؤقتة و فرنسا 1961–1962" ملتقى حول يوسف بن خدة رئيس حكومة المؤقتة الجزائرية بجامعة المدية ، شهر أبريل 2015

63 – ديغول ، مصدر سابق ، ص117

64 – المجاهد لسان حال الثورة يوم الاثنين 27 مارس 1961العدد 92 ، ص 6

65– ديغول ، مصدر سابق ، ص 119 – 125

66 - Archives Nationale de la France , Paris B, N° 5G/(1)2034, la Répression judiciaire en Algérie

67 - ANOM, B, N° 5I/192 opcit le Monde 22juin 1960

– ديغول ، مصدر سابق ص 137 68

69 - Jérôme hélie ,les Accords D'Evian histoire de la paix en Algérie , ed olivier orbon , p 9

70– محمود الواعي ، مرجع سابق ص ص 271–272

71 – ديغول / مصدر سابق ، ص 140

72 – نفسه ، صص 137–138

73 – بن يوسف بن خدّة، اتفاقيات إيفيان، ط 2002 ، مزدوج اللغة، تعريب زعدار صص50– 55

74 – يحي بوعزيز :"محتويات اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962" انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد د.ت ، الجزائر، صص 55–80

75 – ديغول ، مصدر سابق ،صص140 – 141

– ينظر ، يحي بوعزيز ، مرجع سابق صص 61–62 76

E- ISSN : 2571-9742

77- محمد بليل :"الانتقال الصعب من الأزمة إلى بناء الدولة الجزائرية المستقلة 1962-1965"دورية كان الدولية ، العدد 21 ، 2013، صص 40 -45 .

- يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص 61 78

Shat, B N° 1H/1264 , op cit-79